# السلوم: موقف البحرين حازم ومسؤول.. لا سلام على حساب الحق ولا حوار يتجاوز العدوان

أكد النائب أحمد السلوم، رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، دعمه الكامل للموقف السيادي والمسؤول الذي عبّرت عنه وزارة الخارجية بشأن الاجتماع الوزاري المقترح حول الأوضاع في مضيق هرمز، مشددًا على أن رفض مملكة البحرين المشاركة في أي اجتماع جماعي يضم إيران قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين موقف واضح ومبرر، يستند إلى وقائع لا يمكن القفز عليها أو تجاهل تداعياتها.

وقال السلوم: إن البيان جسّد موقف المملكة الثابت في التمسك بالسلام والحوار، من دون التفريط في حقوقها السيادية أو تجاوز الاعتداءات الإيرانية الغاشمة التي استهدفت مملكة البحرين وبنيتها التحتية وأعيانها المدنية، وعرّضت حياة المواطنين والمقيمين ومقدرات الوطن لخطر بالغ.

وأضاف أن السلوك الإيراني العدائي لم يعد مجرد تهديد سياسي أو أمني، بل تحوّل إلى اعتداءات مباشرة استهدفت منشآت مدنية واقتصادية حيوية، من بينها استهداف خزان للأمونيا، في اعتداء كاد أن يتسبب بكارثة إنسانية وبيئية شاملة، مؤكدًا أن هذه الوقائع لا يمكن طيّ صفحتها من دون وقف الاعتداءات وتحمل المسؤولية الدولية عنها وجبر الأضرار التي ترتبت عليها.

وأشار إلى أن استهداف خط أنابيب النفط «شرق-غرب» في المملكة العربية السعودية الشقيقة يؤكد استمرار النهج الإيراني العدائي، ويكشف أن خطر استهداف المنشآت الاقتصادية وإمدادات الطاقة لا يزال قائمًا، ولا يهدد دول المنطقة وحدها، وإنما يمتد أثره إلى الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية.

○ أحمد السلوم.

وشدد السلوم على أن مملكة البحرين لا ترفض الحوار من حيث المبدأ، بل تؤمن به سبيلًا حضاريًا وقانونيًا لتسوية الخلافات، إلا أن الحوار الجاد لا يمكن أن يُبنى على تجاهل الاعتداءات أو القبول بسياسة الأمر الواقع، كما أن حسن الجوار لا يستقيم مع انتهاك سيادة الدول واستخدام أراضي دولة منطلقًا للاعتداء على جيرانها.

وأكد أن الأسس التي حددها بيان وزارة الخارجية تمثل إطارًا عادلًا وموضوعيًا لأي مسار حقيقي نحو السلام، وهي وقف الاعتداءات، وقيام المسؤولية الدولية عنها وجبر الضرر، واحترام سيادة الدول وعدم استخدام أراضيها للاعتداء على الآخرين، وتسوية المسائل العالقة بالوسائل القانونية، لافتًا إلى أن أي سلام لا يقوم على هذه المرتكزات سيظل هشًا وغير قادر على تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين.

كما أيّد السلوم موقف المملكة الداعي إلى أن يستند أي ترتيب يتعلق بالملاحة في مضيق هرمز إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وأن يحظى باعتماد المنظمة البحرية الدولية، ويكفل حق المرور العابر لجميع السفن من دون تمييز أو رسوم أو تصاريح.

وأكد ضرورة مشاركة جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صياغة أي ترتيب يتعلق بالمضيق، باعتبار أن أمن هذا الممر البحري الاستراتيجي يرتبط بصورة مباشرة بأمن دول المجلس وإمداداتها واقتصاداتها، ولا يجوز التعامل معه من خلال تفاهمات جزئية تتجاوز الدول المتأثرة به.

## د. الرميحي: البحرين لا تغلق باب السلام.. نريد سلاما حقيقيا يضمن أمن المنطقة

أكد الدكتور علي بن محمد الرميحي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، أن موقف مملكة البحرين الذي عبرت عنه وزارة الخارجية بشأن الاجتماع الوزاري المقترح حول الأوضاع في مضيق هرمز، يجسد موقفًا وطنيًا ثابتًا يقوم على التمسك بالحوار والسلام، دون القبول بتجاوز الوقائع أو القفز على الاعتداءات الإيرانية الغاشمة التي تعرضت لها المملكة واستهدفت بنيتها التحتية وأعيانها المدنية.

وقال الرميحي إن مملكة البحرين كانت وستظل دولة سلام وحوار، وتحترم مبادئ حسن الجوار وتسوية الخلافات بالوسائل الدبلوماسية والقانونية، إلا أن الحوار الحقيقي لا يمكن أن يقوم على تجاهل الاعتداءات أو آثارها، ولا يجوز أن يتحول إلى وسيلة تمنح المعتدي مكاسب سياسية دون تحمله مسؤولية ما ارتكبه وما ترتب على اعتداءاته من أضرار.

وأضاف: «من المهم ألا تتم مكافأة المعتدي على اعتدائه، وألا تصبح العودة إلى طاولة الحوار بديلًا عن المسؤولية الدولية أو مدخلًا لتجاوز ما وقع من انتهاكات، لأن السلام العادل والمستدام يبدأ بوقف الاعتداءات، وتحمل المسؤولية عنها وجبر أضرارها، واحترام سيادة الدول وأمن شعوبها».

○ د. علي الرميحي.

## بيان الخارجية يعكس ثبات الموقف البحريني وحرص المملكة على أمن المنطقة المستدام

أشاد النائب بدر صالح التميمي ببيان وزارة الخارجية بشأن ما يُتداول حول اجتماع وزاري مقترح بشأن الأوضاع في مضيق هرمز، مؤكدًا أن البيان يعكس موقفًا بحرينيًا مسؤولًا وثابتًا يقوم على حماية مصالح المملكة وأمنها، والتمسك بالقانون الدولي والحوار باعتباره السبيل الأمثل لتسوية الخلافات.

وأكد التميمي أن موقف مملكة البحرين بعدم المشاركة في أي اجتماع جماعي يضم الجمهورية الإسلامية الإيرانية قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، يمثل موقفًا واضحًا ومتزنًا، ويعكس حرص المملكة على أن يكون أي حوار قائمًا على أسس واضحة تحفظ السيادة الوطنية وتراعي الحقوق والمصالح المشروعة لدول المنطقة.

وثمّن النائب ما تضمنه بيان وزارة الخارجية من تأكيد أن السلام والاستقرار لا يمكن أن يتحققا من خلال تجاهل الاعتداءات أو تجاوز تداعياتها، مشيرًا إلى أن حماية المنشآت المدنية والاقتصادية ورفض استهدافها يمثلان مبدأً أساسيا من مبادئ القانون الدولي، ويجب أن يحظى بالاحترام الكامل.

وقال إن تأكيد وزارة الخارجية مبادئ وقف الاعتداءات، وتحمل المسؤولية الدولية عنها، وجبر الأضرار، واحترام سيادة الدول، وعدم استخدام أراضي الدول منطلقًا للاعتداء على الجيران، وتسوية المسائل العالقة بالطرق القانونية، يعكس رؤية متقدمة وواقعية لتحقيق أمن واستقرار مستدام في المنطقة.

وأشاد التميمي كذلك بالموقف البحريني تجاه أمن الملاحة في مضيق هرمز، مؤكدًا أهمية أن تستند أي ترتيبات تتعلق بالمضيق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وأن تضمن حرية الملاحة والمرور العابر لجميع السفن من دون تمييز، بما يحفظ أمن هذا الممر الحيوي للاقتصاد العالمي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار إلى أن مملكة البحرين، من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي والتزامها بالعمل الخليجي المشترك، تضطلع بدور مهم في دعم الجهود الدولية الرامية إلى صون الأمن والاستقرار وحرية الملاحة، مؤكدًا أن الدبلوماسية البحرينية أثبتت على الدوام قدرتها على الجمع بين الانفتاح على الحوار والتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

○ جميل ملا حسن.

واختتم النائب بدر التميمي مؤكدا أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العدالة واحترام سيادة الدول والقانون الدولي، ومشيدًا برسالة وزارة الخارجية الواضحة بأن مملكة البحرين لا تغلق أبواب السلام، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل أن يكون السلام على حساب الحق أو الأمن أو السيادة الوطنية.

كما أكدت النائب حنان محمد فردان أن موقف مملكة البحرين بعدم المشاركة في اجتماع صلالة المزمع عقده بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والخارجية الإيرانية، يعكس حرص المملكة على سيادتها وأمنها ومصالحها الوطنية، مشددة على دعمها لقرارات القيادة السياسية في هذا الشأن.

وقالت إن القضايا المرتبطة بالسيادة والأمن الوطني لا تقبل التنازل، مشيرة إلى أن البحرين، وهي تؤكد أهمية السلام والحلول الدبلوماسية، ترى أن أي حوار جاد ينبغي أن يقوم على أسس واضحة، ومعالجة القضايا العالقة، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأضافت أن البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تحرص على أمن الوطن واستقراره، وأن أي حوار إقليمي مستقبلي يجب أن يستند إلى الاحترام المتبادل والوضوح والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأوضحت: «لسنا ضد الحوار، ولم نكن يوما دعاة تصعيد، لكن الحوار الحقيقي هو الذي يحفظ كرامة الوطن ويصون أمنه ومقدراته، ويقوم على الندية والوضوح. أما الجلوس إلى مائدة واحدة دون معالجة القضايا العالقة التي مست أمن البحرين وسيادتها، فلا يمكن أن يؤسس لاستقرار دائم.

○ دلال الزايد.

وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها سلطنة عمان الشقيقة لتعزيز الحوار والتقارب الإقليمي، مؤكدة أن عدم مشاركة البحرين لا يقلل من تقديرها للمساعي العمانية، وإنما يعكس تمسك المملكة بمواقفها تجاه أمنها الوطني وسيادتها.

وأكدت أن «أمن البحرين وسيادتها خط أحمر، والحوار خيار مطروح متى ما قام على الندية والاحترام المتبادل، وبما يحفظ مصالح الدول وأمنها.»

كما أكد النائب جميل ملا حسن عضو مجلس النواب، عضو لجنة الشؤون الخارجية، تأييده الكامل للموقف الرسمي لمملكة البحرين بشأن عدم المشاركة في أي اجتماع جماعي يضم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ظل الظروف الراهنة، مشددًا على أن هذا الموقف يعكس ثوابت البحرين الراسخة في حماية سيادتها وأمنها الوطني، والوقوف بحزم أمام أي اعتداء أو تدخل في شؤونها وشؤون الدول الشقيقة.

وقال إن مملكة البحرين لم تكن يومًا ضد الحوار أو الحلول الدبلوماسية، بل كانت ولا تزال من الدول الداعمة للسلام والاستقرار وتسوية الخلافات بالطرق السياسية والقانونية، إلا أن الحوار يجب أن يكون قائمًا على الاحترام المتبادل، واحترام سيادة الدول، وعدم استخدام المنابر الدبلوماسية لتجاوز الاعتداءات أو تبريرها.

وأضاف: «إن أمن البحرين وسيادتها خط أحمر، وأي موقف تتخذه المملكة في هذا الظرف هو موقف مسؤول ومدروس، ينطلق من حقها المشروع في حماية شعبها وأراضيها ومقدراتها، وليس من منطلق التصعيد أو الرغبة في توسيع دائرة الخلاف».

وأشار إلى أن مملكة البحرين تقف اليوم بثبات إلى جانب أشقائها في دول مجلس التعاون، وتؤكد أن أمن دول الخليج كلٌ لا يتجزأ، وأن أي مساس بأمن دولة خليجية أو استقرارها يمثل تهديدًا للمنظومة الخليجية بأكملها.

○ بدر التميمي.

وأكد النائب جميل ملا حسن أن الموقف البحريني يحظى بتأييد أبناء الشعب، وأن مجلس النواب يقف خلف القيادة الحكيمة في كل ما من شأنه حماية أمن الوطن وصون سيادته، مشيدًا في الوقت ذاته بما تقوم به القيادة من تحرك دبلوماسي مسؤول ومتزن في التعامل مع التطورات الإقليمية.

وختم بالقول: «البحرين دولة سلام، لكنها ليست دولة تتنازل عن حقها في الدفاع عن نفسها. نمد يدنا للحوار حين يكون الحوار طريقًا للسلام، لكننا لن نقبل أن يكون الحوار على حساب سيادتنا أو أمننا أو كرامة وطننا».

ومن جانبه أكد د. علي بن ماجد النعيمي، عضو مجلس النواب، أن موقف مملكة البحرين الرافض للمشاركة في الاجتماع الوزاري المزمع عقده في سلطنة عُمان الشقيقة بشأن الأوضاع في مضيق هرمز، يعكس موقفًا وطنيًا ثابتًا يقوم على حماية سيادة المملكة ومصالحها العليا، ويؤكد أن البحرين تتعامل مع الملفات الإقليمية انطلاقًا من مسؤولية وطنية راسخة ومبادئ واضحة.

ولفت النعيمي أن عدم مشاركة مملكة البحرين في أي اجتماع جماعي يضم إيران قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، يُعد موقفًا منطقيًا ومتسقًا مع المعطيات القائمة، وخصوصًا في ظل ما تعرضت له المملكة من اعتداءات إيرانية غاشمة استهدفت بنيتها التحتية وأعيانها المدنية، الأمر الذي يجعل معالجة تداعيات هذه الاعتداءات وتهيئة الظروف المناسبة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مسألة أساسية قبل الانتقال إلى أي أطر جماعية للحوار.

وأشار النعيمي إلى أن مملكة البحرين كانت ولا تزال دولة داعمة للحوار والسلام والاستقرار في المنطقة، إلا أن هذا النهج لا يعني بأي حال من الأحوال التهاون في حماية أمنها الوطني أو سيادتها أو سلامة مواطنيها والمقيمين على أرضها، مؤكدًا أن أي حوار إقليمي فاعل يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بحسن الجوار، ورفض استخدام القوة أو استهداف المنشآت والأعيان المدنية.

وأكد أن موقف البحرين يحظى بتقدير ودعم واسع، ويجسد وضوح الرؤية الوطنية في التعامل مع التطورات الإقليمية، مشددًا على أن المملكة ستظل حريصة على دعم كل الجهود التي من شأنها تعزيز أمن الخليج واستقراره، وفي الوقت ذاته متمسكة بحقها المشروع في اتخاذ المواقف التي تحفظ أمنها وسيادتها وتصون مصالحها الوطنية، وأن أي عودة إلى العلاقات الطبيعية مع إيران ينبغي أن تُبنى على أسس واضحة من الاحترام والثقة المتبادلة والالتزام بعدم تكرار الاعتداءات.

○ حنان فردان.

○ جلال كاظم.

○ علي النعيمي.

## مسؤولية أولياء الأمور

القراء الأعزاء..

من القواعد التربوية المهمة التي نُقلت إلينا كحكمة متوارثة «لاعب ابنك سبعاً، وأدّبه سبعاً، وصاحبه سبعاً، ثم اترك حبله على غاربه»، إذا فإن مسؤولية أولياء الأمور على صعيد التربية تبدأ منذ الولادة بالملاطفة والملاعبة قبل سن التمييز (السابعة من العمر) والتأديب والتوجيه لحسن التربية بعد سن التمييز إلى بدء سن المراهقة (14 عاما) ثم اتخاذه صاحبا ليتسنى لولي الأمر غرس القيم والمبادئ التي تتوافق مع طبيعة المجتمع والإنسانية (إلى سن 21) ثم اترك حبله على غاربه، حيث تكون تصرفاته وسلوكه نتاجاً لما تلقّاه من وليّ أمره وأسرته.

بقلم: المحامية

د. هناي بنت عيسى الجودر

فالأسرة هي أساس المجتمعات، لذا كفلت المواثيق الدولية لها حماية خاصة، وأكد دستور مملكة البحرين المعدل 2002 الرعاية الخاصة التي توليها الدولة للأسرة باعتبارها أساس المجتمع بجميع أفرادها، كما كفلت رعاية خاصة للمرأة والطفل باعتبارهم أصحاب المراكز قانونية الأضعف، حيث أكدت الفقرة (أ) من المادة (5) من الدستور على أن (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وكفلت لها الحماية القانونية وحماية الأمومة والطفولة ورعاية النشء..).

والحق بأن فكرة هذا المقال قد جاءت بإلهام من الأخت الصحفية سماهر سيف، حينما طلبت مني المشاركة في تحقيق عن خطورة ركوب السكوترات والموتر سيكل للمراهقين والاطفال، الذين يُشكلون جزءاً من كينونة الأسرة باعتبارها الكيان الذي يولد فيه الطفل ويحتضنه ويقوم على تنشئته منذ خطواته الأولى، والذين ضمن الدستور لهم رعاية للطفل لضمان تمتعه بحقوقه وحمايته وتحقيق مصالحه الفُضلى باعتباره فرداً في الأسرة ككيان كُلّي، وباعتباره طفلاً بصفة مستقلة لتتولى القوانين المختلفة ذلك مثل قانون الطفل وقانون العدالة الاصلاحية للأطفال وقانون الأسرة وقانون التعليم وقانون الصحة وغيرها.

وهنا أؤكد، كما تعلمون، المخاطر المحيطة بالأطفال أينما ولّوا وجوههم ولاسيما على ألعاب مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الترفيه المتاحة لهم من دون رقابة أو غيرها ومن دون توفير وسائل الأمن والسلامة لهم، ووجدت بأنه من الضرورة الوقوف على مسؤولية أولياء الأمور تجاه الأبناء، كما حددتها القوانين المختلفة، ذلك أن مفهوم المسؤولية والالتزامات تجاه الأبناء عند العامة تدور غالباً حول الإنفاق والحضانة والمسكن، ويغفل البعض – ولاسيما في حالات انفصام العلاقة الزوجية – أهمية مسؤولية التربية والتأديب والإشراف والرعاية والعناية بالأطفال.

والمقصود بالطفل وفقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم (37) لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل هو (كل من لم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة)، ووفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم (4) لسنة 2021 بإصدار قانون العدالة الاصلاحية للأطفال (كل إنسان لم يتجاوز سنه ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة، أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للخطر المنصوص عليها في المادة (12) أو سوء المعاملة المنصوص عليها في المادة (40) من هذا القانون)، وتعتبر مرحلة الطفولة هي المرحلة الأخطر في حياة الإنسان، حيث تُشكّل شخصيته التي ستصاحبه إلى آخر عمره، وبالتالي يقع على عاتق الأسرة وأولياء الأمور بالتحديد مسؤولية عظيمة لا تتمحور فقط حول الانفاق والسكان والحضانة والرؤية، بل إن ذلك كله مجرد جزء من هذه المسؤولية، لذا جاءت القوانين لضمان التزام أولياء الأمور بحملها وعدم التقصير في حق الطفل.

والمثال الأول هو المسؤولية التي تقع على عاتق الأبناء بإلحاق أبنائهم بالتعليم متى ما بلغ الطفل السن القانونية لذلك، ذلك أن التعليم وفقاً للدستور تكفله الدولة بمراحله المختلفة انطلاقاً من مجانية والزامية التعليم الأساسي وما تليه من مراحل، وان التعليم الأساسي للطفل لا يُعدّ خياراً أو قراراً يتخذه ولي الأمر بل لزاماً والتزاماً يقع على عاتقه، لذا تعاقب المادة (8) من قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم والد الطفل أو المتولي أمره بغرامة لا تزيد على مائة دينار إذا تسبب في تخلف الطفل الذي بلغ سن الإلزام عن الالتحاق بالتعليم، أو انقطاعه من دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة خلال السنة الدراسية، من خلال دعوى جنائية تُحرّكها وزارة التربية والتعليم بعد إنذاره.

كما تعاقب المادة (55) من قانون العدالة الاصلاحية للأطفال بالحبس وبالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أوجب عليه القانون أو الاتفاق رعاية طفل لم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة من عمره وعرّضه لحالة من حالات سوء المعاملة، ويكفل قانون الطفل في المادة (42) منه الحماية اللازمة من إهمال الوالدين أو من يتولى رعاية الطفل في حال عدم قيامهم بما يجب عليهم القيام به للمحافظة على سلامة وحياة الطفل، كما تحظى صحة الطفل بعناية خاصة المادة (59) من القانون رقم (34) لسنة 2018 بإصدار قانون الصحة العامة، من خلال الزام مقدمي الخدمات الصحية بالتبليغ عن حالات العنف ضد الأم والطفل وسوء المعاملة والاهمال، وكان هذا غيض من فيض القوانين التي توفر الحماية للطفل وتُساءل أولياء الأمور عن الإهمال في حمايتهم ورعايتهم.

فالمسؤوليات التي تقع على عاتق أولياء الأمور تتعدى المتعارف عليه لتشمل الرعاية والحماية بجانب التربية الحسنة التي تعزز الهوية الوطنية والولاء للوطن وحبه لدى الطفل والرقابة على الأبناء مع الالتزام باحترام القوانين المختلفة التي كفلت حماية للأطفال، من ضمنها حماية الطفل من المخاطر التي قد تحيط به من وسائل الترفيه غير الآمنة، ولعل أكثر من تعنيهم هذه المقالة هم أولياء الأمور المطلقون والذين يهملون أطفالهم في معركة الانتقام الذي ينتهجونه بعد وقوع الطلاق.

hanadialjowder@gmail.com

## تكثيف التنسيق الخليجي-الأوروبي حيال القضايا ذات الأولوية المشتركة

عقد الدكتور محمد علي بهزاد سفير مملكة البحرين لدى مملكة بلجيكا ورئيس بعثتها لدى الاتحاد الأوروبي، بصفته ممثلًا لدولة رئاسة الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اجتماعًا مع السفيرة هيلين لوغال المديرة العامة لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيئة العمل الخارجي الأوروبي، بمشاركة السفير فهد صقر الجيماز رئيس بعثة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي.

وتركزت المباحثات على مسار علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتحضيرات الجارية لعقد القمة الخليجية الأوروبية الثانية، وسبل تعزيز علاقات التعاون والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين بما يخدم مصالحهما المتبادلة.

كما جرى تبادل وجهات النظر بشأن مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والتحديات المشتركة التي تواجه الأمن الإقليمي، وأهمية تكثيف التنسيق الخليجي-الأوروبي حيال القضايا ذات الأولوية المشتركة، إلى جانب مواصلة تعزيز آليات التشاور والتنسيق بين الجانبين بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.